



قوانين الاستثمار بين التشريعات والتطبيق

تعتبر الاستثمارات إحدى المكونات الرئيسية لنمو الاقتصاد سواء كانت تلك الاستثمارات تهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وإدراكاً منها لأهمية الدور الذي تلعبه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعت معظم الدول النامية خلال العقدين الأخيرين إلى تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقامت بإجراء إصلاحات تفاوتت في شموليتها لتحقيق ذلك الغرض.



وقد شملت الإصلاحات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات وتوطينها في بيئة مناسبة تغيير قوانين الاستثمار الموجودة أو تعديلها أحياناً. أو إصدار تشريعات جديدة تتعلق بقوانين وأحكام لرفع القيود المفروضة على الاستثمارات ومنحها حوافز مشجعة.

ومما لاشك فيه أن التشريعات الملائمة ضرورية لاستقطاب الاستثمارات ولكنها غير كافية لخلق البيئة المناسبة التي من شأنها أن تحقق الهدف المنشود. فالقوانين تظل "حبراً على ورق" إذا لم تقترن بالمقومات اللازمة لتطبيقها بسهولة. ومن أهم تلك المقومات بساطة الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات وسرعة اتخاذ القرارات بشأنها، فضلاً عن وضوح تلك القرارات وشفافيتها.

فالممارسة الفعلية في تطبيق القوانين على النحو المذكور تتطلب الكوادر الإدارية

والفنية المؤهلة والمدرية للقيام بواجباتها بحس من المسؤولية وكذلك العمل على تجنب عرقلة أو تأخير الإجراءات المطلوبة، بل القيام بكل ما من شأنه أن يعزز من فعالية القوانين ويوفر مناخاً مناسباً للاستثمار تنسجم فيه السياسات المعلنة مع الممارسات الفعلية على أرض الواقع.

ولذا فإن الإصلاحات التي تقوم بها العديد من الدول النامية في سبيل تعزيز قدرتها على المنافسة في جذب الموارد الخاصة - المحلية منها والأجنبية - تستلزم أيضاً بالإضافة إلى سن القوانين المشجعة توفير الكفاءات اللازمة لإدارة الاستثمار وإعداد برامج لتدريب العاملين في شئون الاستثمار على أفضل الممارسات المتعلقة بتطبيق قوانين وسياسات الاستثمار لإشاعة الطمأنينة وتعزيز ثقة المستثمرين بالبيئة التي تستقر فيها استثماراتهم.

بقلم:

بدر مشاري الحميضي